الفصل التاسع

مفهوم تنمية المجتمع المحلي
(التنمية المحلية)

ويشتمل هذا الفصل على النقاط التالية:

- نظرة تاريخية لتنمية المجتمع
- المعالجة الأولية للتحسين الاجتماعي
- الجمعيات الخيرية المنظمة
- تنظيم المجتمع
- المداخل التنموية للتحسين الاجتماعي
- طريق رؤية تنمية المجتمع
- تنمية المجتمع: كعملية، كطريقة، كبرنامج، كحركة
- أنواع البرامج
- النظرية المهنية لتنمية المجتمع

الفصل التاسع

مفهوم تنمية المجتمع المحلي
(التنمية المحلية)

مقدمة

للتنمية المستدامة أبعاد أو جوانب أو أنماط أو أنواع كثيرة. نذكر منها على سبيل المثال: التنمية الذاتية والتنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والتنمية الإدارية والتنمية البيئية وتنمية الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي...وهذه الأنواع تتكامل معا حتى تشكل فيما بينها التنمية المستدامة والتي هي الإطار الجامع لهذه الأنواع بشكل عام. والفصل الحالي سوف يتحدث عن تنمية المجتمع المحلي كأحد أنواع التنمية المستدامة. وهذا الفصل من إعداد أرين ساندرز Irwin T. Sanders عن " تنمية المجتمع " (انظر: لي ج. كاري وآخرون: 1990).

نقطة مهمة في هذا الشأن هو أن العاملين في تنمية المجتمع المحلي هم المسئولون عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي، لذا عليهم الالتزام بمبادئ ومجالات

التنمية المستدامة. ويرتبط مفهوم تنمية المجتمع المحلي بإستثارة المواطنين المحليين لتشجيعهم على المشاركة في جميع مراحل وعمليات التنمية وذلك لمساعدة أنفسهم دون انتظار مساعدة الأجهزة الحكومية لهم.

هذا ويمكن تعريف تنمية المجتمع المحلي بأنه ميدان يعمل به تخصصات مهنية عديدة بهدف مساعدة السكان في المجتمع المحلي على المشاركة في تخطيط وتنفيذ وتقويم مشروعات تنموية بهدف تحسين مستوى المعيشة لهؤلاء السكان والبيئة التي يقيمون بها مع العمل على الاستفادة من الموارد المحلية والحكومية والدولية المتاحة والممكنة قدر الإمكان.

نظرة تاريخية لتنمية المجتمع:

تنمية المجتمع هي علم جديد ولكن له جذور عريقة وثابتة. والدليل على كونه جديداً هو أن منظمة الأمم المتحدة عينت عام 1948 مستشارا في تنمية المجتمع في إحدى الدول الأعضاء. وبحلول عام 1966 أصبح هناك 61 خبيراً يعملون في 20 دولة. ويمكن النظر إلى جذورها على أنها دمج بين التنظيم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية. ومفهوم التنظيم الاجتماعي هو خليط بين الاشتراكية المثالية والتركيز القوي على العمل المحلي. وأدى هذا المفهوم في أوروبا الغربية إلى قيام برامج رفاهية تمت إدارتها بواسطة أجهزة الحكم المحلي، وفي الولايات المتحدة أدت إلى تنظيم مجالس رفاهية المجتمع وإلى برامج أخرى للتحسين الاجتماعي كانت أهلية أكثر مما كانت حكومية.

إن الجانب الاقتصادي لتراث تنمية المجتمع هو الذي أعطى فكرة العملية، أو المراحل التي عمل الاقتصاد والمجتمعات أن تمر بها لكي تصل إلى الأهداف المنشودة، وهكذا فإن الربط بين التنظيم الاجتماعي الذي يؤكد على العمل المحلي والموارد المحلية وبين التنمية الاقتصادية التي تركز على التخطيط الوطني والتوزيع الواعي للمصادر والتحرك المنتظم نحو أهداف محددة لم يحدث إلا في تاريخ معين هو فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وتتضح أهمية هذا التوقيت أكثر عندما نتفهم أكثر أوائل جهود تنمية المجتمع.

إن تاريخ الإنسان مليء بجهود لا تحصى لتحسين ظروف الحياة المجتمعية، فعندما

تصبح الظروف في مكان واحد غير محتملة ولا تعد إلا بالقليل من التحسن فإن الذين يحلمون بحياة أفضل قد ينتقلون للإقامة في مجتمع جديد أقرب إلى ميولهم. أما بالنسبة لهؤلاء الذين مكثوا حياتهم، فقد يحاول بعض القادة القيام بعمل محلي لمعالجة المشاكل الملحة.

وقد نجحت جهودهم في بعض الحالات. وهكذا فإن علم تنمية المجتمع الجديد لا يعطي تجربة إنسانية جديدة غير معروفة بل يعطي شكلاً معيناً يتلاءم مع الزمن المعاصر للرغبة الإنسانية المتأصلة للعمل الجماعي نحو تحسين ظروف الجماعة والمجتمع.

المعالجة الأولية للتحسين الاجتماعي:

المثاليون:

ما علينا إلا النظر إلى تاريخنا نحن لكي نجد أمثلة كثيرة على أفراد تجمعوا معاً لإقامة مجتمع جديد على أمل تطبيعه بعض المبادئ الدينية أو الاقتصادية التي عادة لا تسود في المجتمعات الأكبر حجماً، فالشيكيرز وهم فرع إنجليزي من الكوكيرز ظهروا في النصف الأول من القرن الثامن عشر وأسسوا مجتمعاً جديداً في الولايات المتحدة كان أبرزها في منطقة جبل لبنان بولاية نيويورك. وقد كانت بعض مبادئهم فريدة. فلم يكن هناك زواج مثلا، وعند انضمام رجل وامرأته على المجتمع يبدآن بالتعامل مع بعضهما البعض كشقيق وشقيقته. وكان الرجال والنساء يعيشون منفصلين عن بعضهما البعض في أجزاء منفصلة من المنازل.

وكان هناك تحديد دقيق للعمل فالرجال كانوا يعملون في الزراعة والبستنة والأشغال الصناعية بينما تقوم النساء بالأعمال المنزلية بما في ذلك الخياطة ورتق ثياب الأعضاء وإعداد البذور والأدوية العشبية والزبدة والجبنة للبيع. كان الكل يعمل. وأبدى هذا المجتمع الاحترام اللازم للقانون المدني ولكنه رفض الخدمة العسكرية خلال الحرب الأهلية التي صادفت ذروة فترة ازدهارهم والامتناع عن استخدام الكحول (إلا لأسباب طبية) والتبغ ولحم الماشية أو السمك. وكان حتمياً أن تندثر هذه المجموعات لأنها كانت تعتمد على انضمام أعضاء بالغين بالدرجة الأولى وليس على التناسل البيولوجي.

وفي نيو هارمنيا بولاية انديانا على نهر الوباش أقام روبرت أوين وابنه روبرت ديل أوين مجتمعا آخر عام 1825 اكتسب شهرة كبيرة. وتم شراء قطعة الأرض (38,000 فدانا) من الهارمونيين الذين كانوا قد استوطنوا هناك عام 1815 لإقامة المجتمع المثالي. ودعا أوين الابن وابنه والنشطين والراغبين من كل الأمم " للانضمام إليهما في مجتمع تكون فيه الممتلكات في خدمة الجميع على أن يتم استخدامها بشكل منظم وحسب السن، وحيث تحل "المحاضرات الأخلاقية" محل الشعائر الدينية. وللأسف ضمنت مجموعة أوين عددا كبيرا من غير النشطين، بعكس الشيكيرز وهكذا فشلت المجموعة اقتصادياً بعد فترة قصيرة. ولكن هذا التطور أحدث جدلاً كبيراً في أوروبا وأمريكا حول تكوين المجتمع.

وأقيم مجتمع مثالي آخر هو بروك فارم عام 1841 بالقرب من ويستر وكيري بولاية ماساشوسيتس. وأثار هذا المجتمع اهتماما بسبب شهرة بعض مؤيديه ومن بينهم ناثانيال هورثون ورالف والد أمرسون ومارجريت فوللر. وأكد هذا المجتمع الذي أسس كرابطة على مبادئ التعاون. فقد كان كل فرد يساهم بشكل متساو في العمل فيما كان المعاش متساويا أيضا لكل أنواع العمل المختلفة. وشارك الكل بالتساوي في المزايا التعليمية وفي الاستمتاع الاجتماعي. وأعطى انتباه خاص للمدرسة حيث كانت المواجهة الجامعية أيضا ضمن جدول الدراسة. وفي عام 1847 أتى حريق مدمر على معظم الممتلكات وبهذه الخسارة الاقتصادية تضاءل الحماس للمشروع وُحلت الرابطة.

والمثال الأخير الذي نذكره هو مجتمع أونيدا الذي أقيم عام 1847 في مقاطعة ماريسون بولاية نيويورك. وقد أقامه من عرفوا في ذلك الوقت باسم الشيوعيين أو الكماليين، وبعد بداية بطيئة نجحت المجموعة مالياً بسبب نمو عدد من الصناعات. وكان لهذا المجتمع نظام زواج معقد فالزواج بين الرجل والمرأة لم يكن زواجاً رسمياً والعلاقات الدائمة لم يكن معترفاً بها. وكان الأطفال الذين يولدون نتيجة هذه الزيجات مسؤولية المجتمع بأسره. وقد أثار هذا النظام الداخلي للمجموعة معارضة من جانب المجتمعات المجاورة، فتم عام 1881 إلغاء نظام الزواج الحر وأعيد تنظيم المجموعة كشركة ذات رأسمال مشترك. ومشاعة الممتلكات أوقفت ولكن تم الاحتفاظ بمبدأ التعاون في الأمور الاقتصادية.

وهناك اليوم في الولايات المتحدة ما يسمى "بالمجتمعات المتعمدة" التي شكلها أشخاص رغبوا في التمسك بمبدأ اقتصادي أو اجتماعي تمثله المجموعة. وتجري في الهند وغيرها من البلدان محاولات إقامة مستوطنات تروج فيها الأخوة وبعض القيم الأخرى في الحياة اليومية للسكان.

ولا يمكن تصنيف هذه المشاهد للحياة الاجتماعية كتنمية مجتمع فهي تاريخاً مهمة لأنها تشير كيف أن مجموعات من الناس حاولت في أوقات مختلفة الوصول إلى أهداف معينة بتعجيل أنماط الحياة الاجتماعية والاقتصادية عن تلك السائدة حولها. وكذلك تشير إلى صعوبة الاحتفاظ بشكل حيوي بأي مجتمع ينظم على أساس نمط يختلف كثيرا عن المجتمع المحيط به.

الجمعيات الخيرية المنظمة:

كان نظام الجمعيات الخيرية أحد الوسائل الرئيسية لمعالجة مشاكل المجتمع في الولايات المتحدة حتى قبل بداية القرن الحالي. وكان رواد هذا النظام جمعيات تنظيم الإحسان التي سعت في بعض الحالات إلى تغيير الظروف الحياتية للمعوزين. وكانت إحدى سمات جمعيات تنظيم الإحسان وضع خطة لمدينة تشمل كل الوسائل التي يسعى القادة من خلالها إلى السيطرة على البيئة الاجتماعية للمدن التي تنمو بدون توقف.

وطالبت الخطة بدعم في واردات البلديات المحلية وبالتحقيق الدقيق في احتياجات المحتاجين. وأدت التحقيقات في الاحتياجات ومسئوليات تجميع وتوزيع الأموال والخدمات إلى المطالبة بالمزيج من العاملين في مجالات الرعاية الاجتماعية من ذوي التدريب الأعلى. ورداً على ذلك تم إقامة مدارس لتدريب الأخصائيين الاجتماعيين.

وكان التعاون بين الكنائس والجمعيات جاء من خطة المدينة بحيث كانت توفر الكنائس الاستشارة الروحية، وعند الضرورة المساعدة في إعادة تأهيل المحتاجين فيما تتولى الجمعيات توفير الإغاثة المادية وقد انحصرت مثل هذه الجمعيات في الولايات المتحدة بشكل رئيسي في المراكز الحضرية الكبرى – 150 مركزاً أو أكثر – بينما كانت المجتمعات المحلية الصغيرة

تتبع الأساليب التقليدية غير الرسمية في مساعدة المواطنين المحتاجين والمعوزين من خلال الكنائس المحلية والحكومة المحلية.

وطريقة المعالجة هذه للمشكلات الاجتماعية قامت على أساس الاعتراف الواضح بأن المحظوظين يتحملون مسؤولية خاصة نحو الذين هم بحاجة للمساعدة. كما مثلت أيضاً أسلوباً منظماً ومنسقاً يؤدي إلى المهنية للذين خصصوا كل وقتهم لتقديم هذه المساعدة. وقد عالجت الجمعيات المشكلات القائمة فعلاً ولكنها لم تكن ناجحة في تنفيذ خطط سياسة "المعاملة الجديدة" New Deal خلال عهد الرئيس فرانكلين روزفلت في الثلاثينيات، لمنع مشكلات اجتماعية نجمت عن تغييرات سريعة في المجتمع.

تنظيم المجتمع:

جلبت الحرب العالمية الأولى معها الحاجة إلى حشد المجتمعات لدعم المجهود الحربي، كبيع سندات الحرية وتوفير المواد التي تعزز معنويات الجنود على الجبهة وفي بعض الحالات العناية بعائلات الجنود. وهنا حصل العلماء والأخصائيون الاجتماعيون في تلك الفترة على خبرة مباشرة في التنظيم الاجتماعي التي تتجاوز تنظيمات جمعيات تنظيم الإحسان التي تم ذكرها.

وفي كتابه "المجتمع" الذي نشر عام 1921 حدد أ.سي. ليندمان ولأول مرة الخطوات العشر في العمل مع المجتمع. وتطلبت ظروف الجبهة الداخلية خلال الحرب العالمية الثانية أنماطاً أكثر تطوراً لتنظيم المجتمع، لذلك أدرك العديد من الأخصائيين الاجتماعيين في أواخر الأربعينيات أن جزءا من مهمة العاملين في مجال الرعاية هي الإدارة وتقديم المشورة لجماعات عديدة مثل: صناديق المجتمع للتمويل المشترك ومجالس الرفاهية وجماعات التخطيط الاجتماعي المتنوعة ونتيجة لذلك وبدلاً من التركيز فقط على خدمة الفرد (حيث التعامل مع الأفراد والأسر كعملاء) أو على خدمة الجماعة (حيث التعامل مع الأفراد في الجماعات) أصبح التدريب المتخصص متاحاً أيضاً في تنظيم المجتمع (حيث التعامل مع مجموعة البناءات التي تعمل في الرفاهية والترويج في المجتمع.

وفي موازاة هذا النمو في ميدان الرعاية الاجتماعية واصل علماء علم الاجتماع دراسة المجتمعات الأمريكية. واستخدموا عبارة "التنظيم الاجتماعي" لتعني التركيب الكلي للمجتمع (الديني، الحكومي، الاقتصادي، الإقليمي، الخ) وليس فقط تنظيم الراية الاجتماعية. وهذا الاستخدام المزدوج للعبارة مازال قائما ولكنه لا يحدث إلا القليل من المصاعب إذا كلف المرء نفسه عناء ملاحظة الإطار الذي تستخدم فيه هذه العبارة وبالفعل فإن العديد من الناس مازالوا يفضلون استخدام تعبير تنظيم المجتمع لوصف البرامج الهادفة إلى تحسين حياة المجتمع في الدول الأكثر تطورا وقصر تعبير تنمية المجتمع لمثل هذه الجهود في الدول النامية، غير أن التعبير الأخير يلقى استعمالاً متزايداً في الغرب.

المداخل التنموية للتحسين الاجتماعي:

التنمية الاقتصادية:

كان الاقتصاديون أول من تعاملوا بشكل منظم بتنمية المجتمعات بشكل ملحوظ، فقد رأوا مثلاً التباين الشاسع بين اقتصاديات الدول الواقعة جنوب الصحراء الغربية في أفريقيا وتلك التي في أوروبا الغربية أو الولايات المتحدة. وسألوا كيف يمكن للأولى أن تنمو إلى مستوى الثانية. كيف يمكن للمرء أن يجمع رأس مال في دولة يعيش معظم سكانها على حافة الفقر إلى حد يكفي لدعم نظام مصر وترتيبات أمنية ومعاشات واستثمارات في الصناعة والنقل وأموال للمزارعين لكي يستعملوها في تحديث الزراعة؟ إن تدفق الموارد العامة والخاصة من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة وجهود الدول الأقل نمواً لزيادة معدل المدخرات الوطنية عن طريق إعادة الاستثمار ونمو الدخل بما يساهم في تجميع رأس المال بحيث يكون التحديث ممكناً.

والبرامج التي استهدفت بشكل واع تحقيق نمو اقتصادي عالجت في معظم الأحيان وبشكل أولي إما القطاع الزراعي أو القطاع الصناعي. وواضح أن أية خطة اقتصادية شاملة يجب أن تشمل القطاعين ولكن على البرامج الاقتصادية المعينة التي يتوقع منها تغييرات سريعة أن تركز على أهداف محددة.

إن التنمية الزراعية التي تبدو للوهلة الأولى وكأنها تتعامل بشكل بسيط مع زيادة الإنتاج الزراعي هي مجموعة معقدة جدا من النشاطات وأوضح وصف لهذه العملية هي تلك التي أعطاها أرثور ت. موشير في كتابه " تحريك الزراعة" إنه لا يناقش فقط الحاجة الملحة لإنتاج مزيد من الغذاء والألياف لسكان العالم الذين تتزايد أعدادهم بسرعة ولكنه يشير أيضا إلى أهمية زيادة الإنتاج الزراعي في تصنيع الدولة، إضافة إلى ذلك فهو يربط التنمية الزراعية بالتنمية الإنسانية على الشكل التالي:

لكي تحدث التنمية الزراعية فإن معرفة ومهارة المزارعين يجب أن تظل تزداد وتتغير. فالأفكار تتغير كلما اعتمد المزارعون أفكاراً أكثر حداثة. وهم يطورون موقفاً جديداً تجاه الزراعة وتجاه عالم الطبيعة المحيط بهم وتجاه أنفسهم.. واتصالاتهم المتزايدة وصفقاتهم مع التجار والوكالات الحكومية تجذبهم إلى معرفة أوثق بالعالم القائم وراء حدود قراهم ويصبحون بشكل متزايد مواطنين وأعضاء كاملين في الأمة...

وهكذا فإن التنمية الزراعية هي جزء متكامل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. فهي تساهم فيها وتؤكد أن التنمية الشاملة ستكون فعلاً عامة وستشمل في إطارها جزءا كبيرا من الذين يعيشون على الزراعة، والذين سيظلون لسنين عديدة يعيشون على الزراعة في كثير من الدول.

والتنمية الصناعية هي الجهد الواعي لإحداث التصنيع أو "الاستخدام الشامل لمصادر القوى غير الحية للإنتاج الصناعي وكل ما يتطلبه ذلك من تنظيم ونقل واتصالات إلى آخر ذلك". ويقول ويلبرت إ. مور إن على العاملين في مجال التنمية الصناعية التأكد من استيفاء أربعة شروط بالإضافة إلى الشئون الاقتصادية الظاهرة كتكوين رأس المال وإقرار نسب الاستثمار في قطاعات الاقتصاد المختلفة أو نوعية المساعدة والتجارة الخارجية.

والمجموعة الأولى من الشروط تكمن في مجال القيم.

إن قيمة النمو الاقتصادي تتطلب مثلا درجة عالية نسبيا من الحركة الفردية ونظاماً موضعياً قائماً على أساس الجدارة في الأداء، وهذا المطلب سيصطدم على الأرجح بعدد من

القيم الأخرى القوية تتعلق بأولية علاقة القربى والالتزامات كميزة أخلاقية، وبهذا المعنى فإن التغييرات الشاملة في القيم هي شرط أساسي للتحول الاقتصادي.

ويشير مور في كتابة "التغيير الاجتماعي" أيضا إلى أن التحديث السريع عادة ما يرتبط بقيم الوطنية.

ومجموعة الشروط الثانية تتعلق بالمؤسسات. ففي حال العمالة فإنها يجب أن تكون متحركة: جغرافياً للانتقال إلى مكان آخر واجتماعياً للدافع والمكانة. ويجب أن يكون نظام التبادل- وهو المؤسسة الاقتصادية الثالثة – تجاريا حتى تشكل البنود النقدية الأكثر كفاءة أساساً للأجور والأسعار وأيضا للصفقات التجارية. وبالإضافة إلى ذلك فإن الترشيد يجب أن يثبت إلى درجة تصبح فيه بعض القطاعات القيادية في المجتمع ليست فقط ملتزمة نحو مثال النمو الاقتصادي بل أن تستعمل الوسائل الرشيدة لتحقيق هذا المثال.

والتنمية الصناعية تعتمد أيضا على مجموعتين أخريتين من الشروط، التنظيم والدوافع، إذ يجب خلق تنظيم إداري أو بيروقراطي ما للربط بين تكنولوجيا المصنع وأساليب التخصص والتنسيق. ومن الأوجه الأخرى للتنظيم الجهاز المالي للدولة الذي يمكنه من أن يلعب دور الممول ودور محصل الضرائب معاً. وأيضا "رأس المال الاجتماعي" المتمثل في المواصلات والاتصالات، والإدارة المحلية في توفير المسكن والشوارع والمياه وغيرها من الخدمات العامة".

والدافع الذي يعبر عنه الطموح نحو التحسين الشخصي وإقتناء العلم والخبرات لتحقيق هذا الطموح يجب أن يكون متواجدا لدى بعض المجموعات في البداية وأن ينتشر إلى المجموعات الأخرى إذا أريد تحقيق تنمية اقتصادية. وفي الختام يشير مور إلى أن الإحساس الواسع بالمشاركة في تغيير النظام الاجتماعي يشكل شرطاً مساعداً أهم للنمو الاقتصادي من مجرد التأقلم السلبي من جانب أغلبية السكان مع مسيرة واتجاه الأقلية.

ومن الضروري أن يقرر المخططون الاقتصاديون تحديد نسب توزيع الأموال المتاحة على القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وعلى التعليم وفي نسبة رأس المال الاجتماعي. وهذه الضرورة تجعلهم يواجهون خيارات صعبة. وكلما زادت معرفتهم بطبيعة التنمية

الاقتصادية تصبح عملية توزيع هذه الموارد أكثر حكمة وتقديرهم للفاعلية التي تستخدم بها أفضل.

التنمية الاجتماعية:

إن وصف أوجه التنمية الاقتصادية تظهر كم هي وثيقة الصلة بالعديد من العناصر الاجتماعية. فبعض برامج التغيير تختار عناصر للتأكيد عليها وتحاول دفعها إلى الأمام لكي تتقدم على العوامل الأخرى بالمعنى التنموي.

إن إحدى المشكلات الرئيسية المتعلقة بالتحديث في الدول النامية وبتحسين مستوى المعيشة في الأحياء الحضرية الفقيرة بالدول الصناعية هي نسبة التعليم بين السكان. فالفهم السهل للصفحة المطبوعة هو أمر لا غنى عنه للحياة العصرية. وبعد وقت قليل من إقامتها بدأت منظمة اليونسكو (إحدى منظمات الأمم المتحدة، المختصة بالتربية والعلوم والثقافة) برنامجاً ضخماً للتعليم الأساسي سعت من خلاله إلى تعليم الناس كيف يكتبون ويقرأون بطريقة تقودهم إلى حدوث تغييرات مهمة في حياتهم الشخصية وفي مجتمعاتهم.

والتعليم هو أحد الأوجه المعروفة للتنمية الفردية والاجتماعية. ومع تأسيس مركز التخطيط التعليمي كمنظمة تابعة لليونسكو مؤخرا ازداد التركيز على التحسين التعليمي على المستوى الوطني، ويحال هذا المركز من خلال الدراسات والنشرات والمؤتمرات أن يعلم المخططون التعليميون في الدول النامية المراحل المختلفة الواجب اتباعها في بناء نظم تعليمية قوية وفي تحديد الأولويات في الأهداف التي وضعوها نصب أعينهم.

وبالنسبة للتنمية في حقل الرعاية الاجتماعية، فقد أشارت إيلين ونستون، مسؤولة الرعاية في الولايات المتحدة إلى أن هناك الآن رأيين حول الرعاية الاجتماعية. الرأي الأول: يضعها في موقع راكد، بمعنى أنها تصبح فعالة فقط عندما تنهار البناءات العادية في المجتمع. والرأي الثاني: يحدد نشاطات الرعاية على أنها وظيفة تقع على الخط الأمامي للمجتمع الصناعي الحديث وتلعب دورا إيجابيا ومتعاوناً مع البناءات الاجتماعية الرئيسية الأخرى نحو جعل المجتمع أفضل.

والمجتمع الأمريكي برهن للجميع أن التغييرات الاقتصادية تحدث تخلخلات اجتماعية تتطلب اهتمام العاملين في حقل الرعاية الاجتماعية. ويتطلب المدخل التنموي أن يعمل الاقتصاديون المتخصصون في حقل الرعاية معاً للتنبؤ بالآثار الاجتماعية للبرامج الاقتصادية المخططة. فعليهم أن يضعوا برامجاً لمساعدة الأسر التي قد تتشتت وللاحتياجات الصحية للأطفال وأيضا للاحتياجات التعليمية والجسمية، ولمساعدة البالغين في متابعة هوايتهم الترفيهية وبرامجاً للضمان الاجتماعي بالإعداد لحالات البطالة والتقاعد والمرض.

وقد ربطت اليزابيث ويكندين بين الرعاية الاجتماعية والتنمية كالتالي: إن الرعاية الاجتماعية.. تتضمن تلك الخدمات الزائدة والمتأقلمة والإصلاحية التي يسعى من خلالها المجتمع إلى إعطاء سكانه الرد على كل تلك الاحتياجات الاجتماعية الخاصة التي تعتبر ضرورية لعمله والتي لم تستطع بناءات أخرى مثل الأسرة الوفاء بها. وهي تعويضية (بمعنى القيام بما تركه الآخرين) وإبداعية (بمعنى إظهار الطريق نحو التأقلم الاجتماعي الكامل والأفضل). وعملها في التنمية ليس منحصرا في الجانب الثاني فقط بل أيضا في الخدمات التي تقدمها والتي تجعل الأفراد والجماعات والمجتمعات ذات قدرة أكبر على التكيف مع التغييرات الضمنية في العملية التنموية.

وهذا النقاش المختصر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يبرز اعتمادها على بعضهما البعض ويصف الجهود المهمة الموجهة نحو تغيير الأحوال الإنسانية. ويستطيع المرء أن يسأل أين تقع تنمية المجتمع في هذا النطاق؟ هذا الكتاب كُتب حول هذا الموضوع. وللبدء في البحث عن الجانب فقد يكون من الأفضل البدء بالمعاني المختلفة لتعبير تنمية المجتمع.

طرق رؤية تنمية المجتمع:

إن إحدى الطرق لاجتياز المعاني المختلفة التي أتبعت لتنمية المجتمع من جانب المهن المختلفة وعلماء الاجتماعي والقادة الوطنيين هو ملاحظة أن هؤلاء المهتمين ينظرون أنها من أربع جهات نظر هي: كعملية كطريقة كبرنامج أو كحركة.

تنمية المجتمع كعملية

من وجهة النظر هذه فإن تنمية المجتمع تسير على مراحل من ظرف أو حالة إلى أخرى، وهى تتطلب سلسلة من التغييرات ضمن مواصفات محددة. ومن وجهة النظر هذه فإنها تعبير علمي محايد خاضع لتحديد دقيق وقياس يعبر عنه بشكل رئيسي في العلاقات الاجتماعية: أي تغيير من حالة يتخذ فيها شخص أو شخصين أو نخبة صغيرة من داخل أو خارج المجتمع المحلي قرارات نيابة عن بقية الأشخاص إلى حالة يتخذ الأشخاص أنفسهم فيها هذه القرارات حول أمور ذات اهتمام عام، أي تغيير من حالة الحد الأدنى من التعاون إلى حالة التعاون الأقصى، تغيير من حالة يشارك فيها عدد قليل من الناس إلى حالة يشارك فيها الكثيرون، تغيير من حالة تأتي فيها الموارد والاختصاصيون من الخارج، أي حالة يستنبط فيها السكان المحليون طرق الاستخدام القصوى لمواردهم الذاتية. والتركيز هنا على ما يحدث للناس نفسيا وفي علاقاتهم الاجتماعية. وهناك قليل من التعريفات ممثلة لوجهة النظر هذه مثل:

ومن خلال عملية العمل الاجتماعي ينظم أفراد المجتمع أنفسهم للتخطيط والعمل، ويحددون احتياجاتهم ومشكلاتهم الفردية والمشتركة، ويضعون خططا فردية وجماعية لإشباع احتياجاتهم وحل مشكلاتهم، وينفذون هذه الخطط بأقصى اعتماد على الموارد المحلية، ويدعمون هذه الموارد عند الضرورة بالخدمات والموارد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية من خارج المجتمع. (إدارة التعاون الدولي بالولايات المتحدة).

ويرى ج.د. ميزيرو عملية تنمية المجتمع على "أنها جهد مخطط ومنظم لمساعدة الأفراد على اقتناء المواقف والخبرات والمفاهيم المطلوبة لمشاركتهم الديموقراطية في الحلول الفعالة لأقصى عدد ممكن من مشاكل المجتمع بموجب أولويات حددتها الدرجات المتزايدة لكفاءاتهم.

أما ريتشارد و. بوستون فقد حدد تنمية المجتمع على أنها: "عملية تعليم منظمة تتعامل بشكل شامل مع المجتمع ككل وبكافة وظائف الحياة الاجتماعية على أساس كونها أجزاء متكاملة في المجموعة، وهكذا فإن الهدف النهائي لتنمية المجتمع هو المساعدة على

تطوير بيئة مادية واجتماعية أكثر ملاءمة لأقصى جر من النمو والتنمية والسعادة للأشخاص كأفراد وكأعضاء منتجين في المجتمع وذلك من خلال عملية دراسية وتخطيط وتنفيذ منظمة".

ويعتقد لوري نيلسون وشارلز إ. رامزي وكولي فيرنر أن تنمية المجتمع "عملية تعليم من أجل العمل". فالعملية تساعد الأشخاص على تحقيق أهداف المجتمع ديمقراطياً، ويصبح القائد عاملاً لتجربة التعليم البناءة بدلا من أن يكون داعياً إلى برنامج للتحسين الاجتماعي، والأهمية الأولية هنا تعطي للفرد. إضافة إلى ذلك فهي اتجاه نحو معالجة المشاكل على مستوى المجتمع. والوسائل المستخدمة في الحلول هي أهم من الحلول نفسها، وهي واحدة من عدة أنواع من التغيير الهادف.

وتعريف الأمم المتحدة يعطي الحكومات الوطنية أهمية رئيسية: "فتنمية المجتمع هي العملية التي تتوحد فيها جهود الأشخاص أنفسهم مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات، ولدمج هذه المجتمعات في حياة الأمة وتمكينها من المساهمة الكاملة في التقدم الوطني".

وفي تحديده لتنمية المجتمع كعملية اجتماعية ديمقراطية يساهم فيها المواطن بشكل كامل في تحسين بيئته فقد أشار كيرتيس ميال إلى أن العملية تركز على "طريقة السير".

"وهذا يعني أنه من الممكن السير بتسلسل منظم من مرحلة الاستكشاف والبداية إلى مرحلة العمل والتقييم من خلال الدراسة والنقاش، وهو يؤكد على المجموعة المحلية والمبادرة المحلية والمشاركة المحلية، وأخيراً فإنها تركز على المشاركة المسئولة الكاملة والعمل من جانب جميع الأشخاص المعنيين".

أما فرانك هـ. سيهتيرت فقد قرر بعد تحليل للتحديدات الكثيرة لتنمية المجتمع أن ينظر إليها" على أنها عملية لتغيير المجتمعات نحو الأهداف المنشودة، ويدخل في هذه العملية الدراسات والتدريب والتعليم والتخطيط والتنظيم والعمل الذي يحقق التغيير الهادف الإدراكي نحو أهداف المجتمع".

تنمية المجتمع كطريقة:

البعض ينظر إلى تنمية المجتمع على أنها وسيلة نحو غاية. بمعنى أنها طريقة عمل للوصول إلى هدف ما. وقد تكون طرق أخرى (مثل التغيير بموجب مرسوم أو قرار أو باستخدام المكافآت التفضيلية والتعليم الرسمي) تكميلية لطريقة تنمية المجتمع التي تسعى إلى تنفيذ المراحل المقترحة للعملية، وذلك لكي يتم تطبيق إرادة الذين يستخدمون هذه الطريقة (الحكومة الوطنية، وكالات الرعاية الخاصة، أو السكان المحليون أنفسهم).

وتوجه العملية نحو هدف معين قد يكون ضارا أو نافعاً للمجتمع المحلي حسب الهدف المنظور والمقياس الذي يستعمله المرء في إصدار أحكامه. والتركيز هنا على غاية ما. فالمخططون المركزيون والعاملون في التنمية الاقتصادية والممارسون المهنيون الآخرون قد ينظرون إلى تنمية المجتمع بمقياس ما إذا كانت ستساعدهم على تحقيق أهداف حقيقية ومادية يفكرون فيها أم لا.

وبالطبع فإن تعبيري العملية والطريقة في الكتب يستعملان بالتبادل، فمثلا أن نيلسون ورامزي وفيرنز الذين ذكرنا سابقا أنهم ينظرون إلى تنمية المجتمع على أنها عملية يقولون أيضا أنها ظهرتا إلى الوجود مؤخرا كواحدة من أحدث الأساليب مغزى لتطبيق ما توصلت إليه الأبحاث لحسم المشاكل الرئيسية. وبهذا المعنى فإنه يمكن رؤيتها على أنها عمل حكومي وجعلها بالتالي إدارة أو مكتباً، وقد تكون الوسائل المستخدمة في تحقيق أشكال معينة من التنظيم الاجتماعي (التنمية الاجتماعية من أجل الرعاية الاجتماعية، الترويح، أو الصحة العامة) وقد يتم الخلط بينها وبين التنظيم الاجتماعي الذي يشير إلى دراسة الأنماط القائمة للبنيان الاجتماعي والعلاقات المتشابكة فيه أو قد تخفي أساليب لتحريك الغير.

وفيما اعتبر هوارد ماكلوسكي تنمية المجتمع عملية فإنه فكر فيها أيضا بمعنى أنها طريقة "أي الاستقراء والإدارة التثقيفية لذلك النوع من التفاعل بين المجتمع وأفراده الذي يؤدي إلى تحسين الطرفين معاً". أنه "طريقة لتعليم الكبار على استخدام التوقيت وتسلسل النشاطات للسير بمشروع في مراحل متتالية نحو خاتمة مقبولة".

وبالطبع، فإن الكثيرين من الممارسين الاجتماعيين الذين ينظرون إلى تنمية المجتمع على أنها عملية عندما يحاولون توضيح منافعها للمسئولين الحكوميين والآخرين الذين لم يتم اكتساب جانبهم بعد، ويناقشون مزاياها كوسيلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية معاً.

تنمية المجتمع كبرنامج:

عندما يضيف المرء بعض المحتوى مثل لائحة النشاطات إلى الطريقة التي هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات، فإنه يتحرك نحو برنامج تنمية المجتمع. ومن المفترض أن النشاطات تحقق تنفيذ هذه الإجراءات. وعندما يكون البرنامج منظماً بشكل رفيع مثل العديد من الخطط الخمسية فإنه التركيز يميل في بعض الأحيان نحو البرنامج وليس على ما يحدث للأشخاص المشاركين فيه. وتنمية المجتمع كبرنامج يختص بالمواضيع المتخصصة مثل الصحة والرعاية والزراعة والصناعة والترويح وما شابه ذلك. والتأكيد يكون على تحقيق مجموعة من النشاطات التي يمكن تقدير حجمها والإبلاغ عنها.

ويري أرثر دانهام تنمية المجتمع على أنه "جهود منظمة لتحسين ظروف حياة المجتمع وتحسين قدرته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي". ولقد حدد دانهام أربعة عناصر أساسية في هذه الجهود هي:

1- البرنامج المخطط
2- تشجيع المساعدة الذاتية.
3- المساعدة الفنية التي قد تشمل المستخدمين والمعدات والمواد.
4- تكامل الاختصاصات المختلفة لمساعدة المجتمع.

وتشير إيزابيل كيلي إلى مشكلة المستخدمين في تنمية المجتمع عندما ينظر إليها كبرنامج، فهي تقول:

إن البرنامج على مستوى القرية في كثير من الأمم اليوم تكاد تصل إلى نسب وبائية. فهناك أحياناً ما يسمى بتنمية المجتمع ولكن المبادئ والإجراءات المرتبطة عادة بهذه التنمية تظهر أيضا في البرامج التي تؤكد على الزراعة والصحة والغذاء والتعليم أو أي شيء آخر.

ويحمل الأوجه التقنية والإدارية قد تكون مستحسنة والدعم المالي سخي إلى حد يشكل قسماً لا بأس به من الميزانية الوطنية. ولكن النقطة العصية حقاً هي الاحتكاك بالمجتمع وهنا يعتمد النجاح بدرجة كبيرة على أداء الأخصائي الذي يعمل على مستوى القرية الذي ليس لديه كقاعدة، سوى الإعداد الضئيل جدا لتحمل مثل هذه المسئولية الكبيرة.

حتى الذين يؤكدون على أن تنمية المجتمع هي عملية أو طريقة سرعان ما يجدون أنفسهم متورطين في برنامج ما. والواقع أن كل الجهود تصب على بدء البرنامج وعلى جعله مستمراً بعد أن يبدأ. وتي.آر. باتن، الذي يعتبر أن مجال تنمية المجتمع يضم أي عمل يتخذ من قبل أي مؤسسة ويستهدف بشكل رئيسي منفعة المجتمع، يتعامل أساسا مع البرامج. ويلاحظ أن إحدى المشاكل الرئيسية في استخدام الأساليب الديمقراطية في تنمية المجتمع هي أن الحكومة المركزية تمارس ضغوطاً على الممارسين الذين يعملون على مستوى القرية لتحقيق أهداف وطنية ضمن أطر زمنية محددة. ونتيجة لذلك فإنهم يحاولون الإسراع في البرامج بأساليب أقل ديموقراطية.

ويؤكد تعريف للأمم المتحدة بشكل أوضح على تنمية المجتمع كبرنامج، فمصلحة تنمية المجتمع:

يعني الاستخدام ضمن برنامج واحد لأساليب وطرق تعتمد على المجتمعات المحلية كوحدات عمل والتي تحاول الجمع بين المساعدات الخارجية وحق تقرير المصير مواجهة الأنظمة المحلية وبالتالي تسعى إلى إثارة المبادرة والقيادة المحلية كأداة أساسية في التغيير.. وفي الدول الزراعية بالمناطق الأقل نمواً اقتصادياً فإن التركيز الرئيسي هو على هذه النشاطات التي تستهدف تحسين مستوى المعيشة الأساسي للمجتمع بما في ذلك إرضاء بعض احتياجاته غير المادية.

تنمية المجتمع كحركة:

بالنسبة للبعض تصبح تنمية المجتمع جهاداً وقضية ملتزمون بها بعمق. فهي ليست حيادية كالعملية إذ أنها ذات طابع عاطفي. وهي مكرسة للتقدم كرؤية فلسفية وليس كرؤية

علمية لأنه يجب أن ينظر إلى التقدم بمعايير القيم والأهداف التي تختلف حسب اختلاف الأنظمة السياسية والاجتماعية. وتتجه تنمية المجتمع كحركة إلى أن تكون مؤسسة وأن تخلق هيكلها التنظيمي الخاص بها وإجراءاتها المعترف بها وممارسيها المهنيين. وهي تؤكد وتبرز فكرة تنمية المجتمع كم يفهمها المؤمنون بها ولها القادة الجذابون القادرون على التعبير عن أيديولوجيتها بعبارات صريحة.

وفي عام 1948 وصف مؤتمر كامبريدج عن الإدارة الأفريقية تنمية المجتمع على أنها: حركة تستهدف تحقيق معيشة أفضل للمجتمع بأكمله بالمشاركة الفعالة للمجتمع وبمبادرته إن أمكن. وإذا لم تحدث هذه المبادرة عفويا فيتم ذلك باستخدام أساليب للاستثارة لكي تضمن التجاوب الفعال والحساس من جانب المجتمع للحركة. وهي تشمل كل أشكال التحسين.

ولكن في عام 1957 تكلم مؤتمر عقد في هارتويل هاوس، ايلزوبوري بانجلترا عن تنمية المجتمع كفكرة وليس كحركة بمضمونها الخاص وخبراتها الخاصة وموظفيها الخاصين.

ويحددها بيتر دوستوي، خبير تنمية المجتمع في غانا، على "أنها فلسفة كما هي عملية" مؤكداً بذلك على أوجهها المثالية والعملية معا. فبالنسبة له إن أهم أحد عناصر برنامج تنمية المجتمع هو تنظيمها الذي تستخدمه كمصدر للاستثارة ولكن ليس كمصدر للسيطرة.

وفي تقييمه لتنمية المجتمع بالولايات المتحدة يرى روبرت جينز أن هناك قوتين تهددانها كحركة وكمرشد وعامل رئيسي في مجال العمل مع المجتمعات، وهاتان القوتان هما نمو نفوذ مهنة تخطيط المدن والتدخل المباشر من جانب الحكومة الفيدرالية في عملية البدء ببرامج نشاط محلي. وكإجراءات دفاعية يقترح جينز جعل وكلاء تقاليد تنمية المجتمع أكثر مهنية، وإيجاد علاقات عامة أفضل لتوضيح هذه التقاليد لجمهور أوسع. وهؤلاء العاملون المدربون مهنياً يجب عليهم أن يكون لديهم أدوارا شديدة الوضوح في العمل مع المجتمع بحيث تتمشى مع الأدوار التي يقوم بها مخططو المدن وموظفو الرعاية الاجتماعية وغيرهم.

أنواع البرامج:

تختلف برامج تنمية المجتمع في كثير من النواحي. فبعضها ذات حدود جغرافية محددة. مثل الأحياء الفقيرة في المدن (اكسيون) في فنزويلا ومشروع دلهي التجريبي في الهند) أو بعض القرى (اتحاد إنقاذ الأطفال في اليونان)، وبعضها الآخر إقليمي مثل مشروعي وادي تينيسي وميتشيجان العليا في الولايات المتحدة وفورستلاند الشرقية في هولندا أو سردينيا. وغيرها ذات طابع وطني مثل الخطط الحكومية الشاملة في الهند وأثيوبيا وفنزويلا أو مشاريع المنظمات الوطنية مثل الاتحاد العام للأندية النسائية في الولايات المتحدة. وتستعين بعض المشاريع بالمتطوعين فيما تعتمد أخرى بشكل شبه تام على موظفين مهنيين لتحريك السكان المحليين نحو التحسين الاجتماعي.، وبعض البرامج قد تكون شاملة بمعنى أنها تحاول التقدم على جبهة عريضة تدمج فيها العديد من المحاولات المحسنة المتبعثرة، فيما أن برامج أخرى تميل نحو اختيار موضوع مثل الأمية أو اثنين من أجل التركيز عليهما.

ولكن التجربة أظهرت أن البرامج العامة بحاجة متزايدة على استخدام المختصين وأن البرامج المنظمة حول هدف واحد تتطلب توسيع مجالها. والبرامج تختلف أيضا بمدى مشاركة السكان المحليين في تخطيط البرامج وفي المساهمة بالأموال والعمل والمواد. وقد تسعى البرامج إلى استثارة التعاون من خلال الدراسة الذاتية التي يقوم بها المواطنون لمجتمعهم ومشاكله، أو المنافسة بين المجتمعات للحصول على موارد أكثر، أو توفير فائدة مادية ملموسة (تمثل الأجور المعيشية)، أو بمناشدة الفخر والمشاعر الوطنية، وعادة فإن بعض المجموعات المحلية تعطي النصائح للعاملين في تنمية المجتمع وتخدم "كغرفة مقاضة" وقناة اتصالات. وفي بعض الحالات، لا يذهب الموظفون المهنيون إلى المجتمع إلا إذا دعاهم قادته في حين أن في حالات أخرى يظل الممارس الذي يعمل على مستوى القرية يعيش فيها فترة قبل البدء بالتفاصيل الكاملة لبرنامج تنمية المجتمع.

وعلى العموم، فإن معظم المهتمين بتنمية المجتمع كعملية يعملون بموجب برنامج أقل تفصيلا يسمح لكل مجتمع أن يتحرك للأمام حسب احتياجاته التي يحس بها والتي قد

تختلف عن احتياجات القرى الأخرى في الدولة. أما الذين ينظرون إلى تنمية المجتمع كطريقة فإنهم يميلون إلى العمل ببرنامج ثم وضعه في المقر المركزي والذي يحدد الأهداف التي يتوقع من كل قرية أن تحققها في مجالات الزراعة أو الصحة أو التعليم. أما الذين يركزون عليها كحركة فإنهم يدخلون حماساً بالغاً يعطي البرنامج دفعة قد تكون غير موجودة من قبل.

وفي البرامج القومية، تبرز المشاكل الإدارية حول علاقة جهاز تنمية المجتمع (سواء كوزارة مستقلة أو كمكتب أو قسم في وزارة) بوزارات لها علاقة قديمة بتنمية المجتمع مثل وزارات الزراعة والنقل والرعاية والتنسيق الاقتصادي وما شابهها. ويدرك المسئولون المعارون من هذه الوزارات إلى برنامج التنمية الإدارية أن ترقيتهم في عملهم تجيء من وزاراتهم وليس من جهاز تنمية المجتمع. ولكن بناء كادر كامل لتنمية المجتمع بدون استخدام هذه الاختصاصات تعني الاستعمال غير الاقتصادي لمجموع العمالة المدربة. التوتر بين احتياجات البرنامج للاختصاصيين وطموحات هؤلاء يفسر لماذا تتلقى برامج تنمية المجتمع معاملة أقل تقديراً من جانب المسئولين الحكوميين إلا في الحالات التي يوضح فيها رؤساء الدول دعمهم القوى للبرنامج.

النظرة المهنية لتنمية المجتمع:

هناك ميل من جانب بعض المهن نحو محاولة الإمساك بدور رئيسي في أي حقل جديد ذو شعبية مثل تنمية المجتمع. وقد شكل حقل التعليم البداية عندما سعى إلى تعريف تنمية المجتمع على أنها التعليم للكبار أو التعليم الأساسي والأول.، وبعض أوجه تعليم الكبار تذهب إلى أبعد من مدى تعليم المواد الرسمية إلى برامج العمل المحلي ويمكن النظر إلى تنمية المجتمع بناء على هذه الرؤية على أنها جزء من العملية التعليمية.

وقد رأى الاختصاصيون في التوسع الزراعي، وخاصة في الولايات المتحدة، في برنامج تنمية المجتمع الريفي فرصة لتطبيق أساليب التنظيم والاتصالات الاجتماعية التي ساعدت الزراعة الأمريكية في الوصول إلى مستواها العالمي الحالي. وقد رأى هؤلاء في

بعض الأحيان أن برامج تنمية المجتمع تشكل خطراً على برامجهم أو إضافات غير لازمة مظهرين بذلك تفضيلاً لأساليبهم التقليدية الضيقة على خطط تنمية المجتمع الشاملة.

ومؤخراً بدأ الأخصائيون الاجتماعيون الذين يمدون بأبصارهم إلى البرامج الدولية يرون أن تنمية المجتمع هي وسيلة ممتازة للتعبير الأوسع عن فلسفة العمل والأساليب التنظيمية في الغرب. وبعض هؤلاء يوازي ما بين تنمية المجتمع وتنظيم الرعاية الاجتماعية في المجتمع، خاصة في المناطق الحضرية. وفي بريطانيا العظمى، يرى علماء الاجتماع وعلماء الأنثروبولوجي (علم الإنسان) أن تنمية المجتمع هي حقل تطبيقي لعلومهم وذلك بسبب اهتمامهم بأساليب ووسائل التغيير الاجتماعي، وتكمن مساهمتهم في رسم إستراتيجية عامة ووضع برنامج يستهدف تحقيق أهداف محددة لتنمية المجتمع.

وعلى العموم فإن الاقتصاديين ميزوا بوضوح بين التنمية الاقتصادية وتنمية المجتمع والغالبية من هؤلاء لم يظهروا إلا حماساً قليلاً لتنمية المجتمع. وبالنسبة لعلماء السياسة فبينما أقروا بأن تنمية المجتمع قد تكون في دولة ناشئة شكلاً من أشكال مساعدة سكان الريف على ربط هديتهم بحكومة مركزية فإنهم اتجهوا نحو التركيز على الإدارة العامة أكثر من تنمية المجتمع التي تفقد جوهرها إذا تمت إدارتها بتصلب. أما السياسيون فإنهم يقيسون تنمية المجتمع بتأثيرها على سلطتهم وسلطة حزبهم.

وقد يكون برنامج معين في دولة ما تحت سيطرة جماعة مهنية واحدة ولكن تنمية المجتمع. في تطورها كظاهرة عالمية، قابلة لجذب كل المهن المرتبطة بل والمساهمة في إثرائها. وبالفعل فإن بعض الممارسين يقترحون بأن تصبح تنمية المجتمعات مهنة متلازمة مع الخدمة الاجتماعية مثلا. وتمنح جامعة ميسوري درجة في تنمية المجتمع ولدى الكثير من الجامعات في الولايات الوسطى وفي كندا كليات أو مكاتب لتنمية المجتمع تقوم بأعمال التدريس والخدمة. وهناك عدة مؤسسات لتدريب العاملين في حقل تنمية المجتمع في عدة دول ومن أبرزها واحدة في كوميلا، شرقي باكستان. ولكن تنمية المجتمع لا تزال مجال حديث أو شاب جدا غير قادر على تبرير أي تنبؤ بعيد المدى حول هويته كمهنة منفصلة أو بالمشاركة مع أي مهنة أخرى.

المبادئ النظرية:

كأي مهنة ناشئة، بدأت تنمية المجتمعات تطور نظريتها التطبيقية والمحددة بشكل مبادئ عمل على وجه الخصوص يجب الاسترشاد بها من أجل ممارسة فعالة. وبما أن تنمية المجتمع هي علم جديد فإن كل ممارس واعي يجب أن يستفيد بالضرورة من العلوم والمهن الأخرى وخلفيته تظهر في لوائح المبادئ التي يضعها أو يمررها إلى معاونيه، فبعضهم يركز على التأثير النفسي للحافز وديناميكية المجموع، والبعض الآخر يركز على المحاذير الاجتماعية في إقرار القيم الاجتماعية والهيكل الاجتماعي، بينما يؤكد آخرون على الأوجه الإدارية في البرمجة السليمة، وأيضا هناك آخرون يركزون على الاستثمار الإنساني في التغيير الثقافي وعلى اهتمام المعلمين بالتدريس أو على اهتمام المختصين بالتقنية المناسبة.

وما هو غير متوفر الآن هو نظرية التغيير التنموي التي تم تجريبها والعلاقة بين تنمية المجتمع وغيرها من أشكال التنمية. كما أننا لا نعرف بشكل منهجي لماذا تنجح بعض البرامج بمقاييس العاملين في التنمية ولماذا تفشل الأخرى. وحتى اليوم – وهذا هو المحك القاطع – فإن برامج التدريب الموجودة لا تستمد شيئاً من أية نظرية محددة عن تنمية المجتمع بل تعتمد بشكل شبه كامل على عموميات علم الاجتماع التي تطورت بمعزل عن نشاطات تنمية المجتمع.

ونجد في أعمال فرانك وروث يونج أفضل مثال لاستخدام مبادئ علم الاجتماع. فقد قاما بدراسات ثقافية مختلطة عن كيفية نمو المجتمعات على حده من البرامج المخططة الواعية لتنمية المجتمع، فأي أنواع من المؤسسات المحلية ظهرت أولاً عندما حاول الأفراد توفير متطلبات التحديث؟ وقدما خمس عموميات هي:

1- تتطور المجتمعات حسب تسلسل تراكمي غير بعدي. والتطور تراكمي بمعنى أن وجود أي خطوة في النمو تشتمل على وجود كل المواد الأخرى "السفلية". إضافة إلى ذلك فإن الانحرافات عن التسلسل قليلة جدا إلى حد أن المرء يستطيع أن يجزم أن بعدا واحداً فقط يتم استخدامه، ألا وهو ما يسمى بالعملية التنموية الأساسية

2- التسلسل يسري على كل المجتمعات في كل الأحجام وفي كل الثقافات. فالمواضيع الثقافية المختلطة تميل أن تكون عامة ومجردة فالمرء يريد اختصاصي ديني متفرغ وليس وزير بروتستانتي.

3- النمو المؤسسي الداخلي متطابق مع الاتصالات الخارجية. فالفروقات المؤسسية لها شقين: شق يتطلع نحو الداخل وشق يتطلع إلى خارج المجتمع. فالساحة العامة لا تخدم فقط السكان المحليين بل هي واجهة خارجية أي أنها النقطة التي يتجه إليها معظم القادمين من الخارج لدى وصولهم إلى المجتمع.

4- اتجاه نمو المجتمع هو دائما نحو المشاركة الأكبر في الهيكل الاجتماعي الوطني. فالمؤسسات المحلية تصبح مرتبطة بشكل متزايد مع مثيلاتها الوطنية.

5- يزداد عدد سكان المجتمع بنسبة مباشرة مع مقدار الارتباط.

ويوضح الكاتبان انعكاسات تحليلهما عن نمو المجتمع على تنمية المجتمع فيقولان لقد تصورنا حتى الآن تنمية المجتمع على أنها الجهود الطوعية من جانب السكان تحت توجيه قائد من الخارج.. ولم يكن بالمقدر التنبؤ بالنجاح أو الفشل وكانت تفسيرات النتائج كامنة في إطار الأحداث بقرى معينة. ونظرية التطور المطروحة هنا تتعارض مع هذه الرؤية إذ أنها تجلب النظر إلى أهمية مستوى الارتباط الجامعي في بداية التجربة والتسلسل الذي يجب على المجتمع أن يمر من خلاله. وفيما قد تسرع الجهود الطوعية التقدم أو توسع مستوى نفوذ المجتمع داخل حدود معينة فإن هذه الجهود، إذا كانت النظرية صحيحة، لا تستطيع أن تغير المسار العام أو أن تتمكن مؤسسة واحدة على التطور منفردة عن الآخرين.

ويبقى أن يتم اختيار ما إذا كانت المجتمعات تتبع دورة نمو محددة مسبقا مثل الأحياء البيولوجية. وإذا كانت نظرية تنمية المجتمع غير وثيقة الصلة بالافتراضات الإنتاجية حول المجتمع كوحدة اجتماعية فإنها ستظل مهتزة في أفضل الحالات.

ويمكن دفع النظرية إلى الأمام في اتجاه آخر أي بالنظر إلى برامج تنمية المجتمع نفسها

على أنها أنظمة عمل اجتماعي وبالتالي معرفة كيف تتشابه وتختلف عن أنظمة عمل أخرى قد لا تكون لها قاعدة محلية بارزة مثلها. ويمكن وضع قائمة طويلة من المبادئ المبنية على أساس خبرات فرد واحد ضمن إطار تصوري وإخضاعها لاختبار دقيق كافتراضات عملية.

وبهذا يمكن التخلي عن المبادئ التي ساهمت في خلق أسطورة زائفة حول تنمية المجتمع والإبقاء على الأخرى وتهذيبها.